كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: مفهوم التحديث واشكاله

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : Re formist trends before declaration of the modern Turkish state

محتوى المحاضرة الأولى

مفهوم التحديث

اختلف المؤرخون في تعريف التحديث فاصبح لكل فرع من العلوم تعريفا ا به . فيرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الانسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية لزيادة دخل الفرد في حين يهتم علماء الاجتماع بعملية التمايز و الإختلاف بين المجتمعات و درجة النمو و نوعية التغير.
و يعني علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وتحديد عناصر التحديث الهدامة ولكننا سنعطي للتحديث تعريفا شاملا.

التحديث هو (الحركة الإيجابية للمجتمع نحو الأمام، أي نحو التقدم والتطور ، ويعبر عن التقدم والتطور وفقاً لسرعة التغير الاجتماعي الإيجابي الشامل، أي انتقال المجتمع ككل من حالة تقليدية سابقة إلى حالة جديدة مستحدثة لم يألفها من قبل وهي عملية معقدة تستهدف إحداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية و الأيديولوجية في المجتمع بما يحقق لهذه البلدان الاستقلال السياسي ويؤدي الى نمو علاقات دولية جديدة تحاول من خلالها هذه البلدان اللحاق بالمجتمعات الغربية المتطورة فالتحديث يشير الى محاولة القضاء على جوانب التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتكنلوجي من خلال استخدام توصل اليه العلم والتكنلوجيا الحديثة خاصة في المجتمعات الغربية)
يرتبط التحديث باليات متنوعة ومفاهيم متعددة تتضح في الانشطة المختلفة بتأثير عوامل داخلية داخلية تتمثل في سلوك الافراد ودرجة وعيهم ورغبتهم الحقيقية في تحديث مجتمعهم او بمؤسسات حكومية واهلية تدعوا في اهدافها الى التحديث أو خارجية متمثلة بالتغيرات التي حصلت في العالم الخارجي فاصبح انتقال المستجدات الفكرية والتقنية بسرعة مذهلة بفعل تطور وسائل النقل والاعلام
نستطيع ان ترجع اسباب عدم استخدام مفهوم موحد للتحديث الى الاسباب التالية

١- تحديد التحديث بأنواع التغير الاجتماعي و اعتبار أشكاله المختلفة أنواعا من التحديث، في حين أن بعضها نتائج للتحديث وليس العملية ذاتها
٢- ارتباط المفهوم باكتساب الطابع الغربي
٣- تحديد التحديث بأنماط الحكومات الديمقراطية والدستورية التي ترتكز على النموذج
٤- التركيز على عملية واحدة في المجتمع الحديث واعتبارها المحور أو الأساس الغربي اللازم لعملية التحديث

٥- خلط المفهوم مع الوصول إلى التحديث أي الانتماء إلى دول العالم المتقد

ارتبطت مفاهيم كثيرة مع التحديث فمثلا التنمية وهي لا تعني التحديث وانما ترتبط به التحديث اما يكون تطورا تكنلوجيا او اجتماعيا أو نفسيا

والمفهوم الاخر الذي ارتبط بالتحديث هو الحداثة فالحداثة تختلف عن التحديث رغم تداخل المفهومين لدى الكثير من المتعلمين والمثقفين حتى اعتقد الكثيرون ان التحديث هو الحداثة لكن هناك فرق بين الاثنين فالتحيث هو الاخذ بالتطور العلمي والتقني واجراء تحديث في كل جوانب الحياة اما الحداثة فهي تهتم بفكر الانسان ومفاهيمه وبنية الدولة ومرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ان مجتمعات العالم الثالث هي المجتمعات التي ينطبق عليها التحديث فالعالم الثالث يعد في حالة انتقال من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث وقد اكدت الكثير من الدراسات على ضرورة دراسة اوجه الاختلاف بين المجتمعات التقليدية والحديثة فنظروا للمجتمعات التقليدية باعتبارها قوة ظاهرة يجب التخلص منها لإتاحة المجال أمام نمو قوى اقتصادية و سياسية و اجتماعية حديثة كذلك أن دراسة المجتمعات التقليدية يتم من خلال مؤشرات التحديث لمعرفة الدرجة التي وصلت اليها هذه المجتمعات من التقدم والصعوبات التي تواجه تقدمها وقد قسم العلماء تقدم المجتمعات الى مراحل.

المرحلة الأولى : مرحلة المجتمع التقليدي، زراعة، أمية، بدون مدخرات، عدم استخدام التكنولوجيا

المرحلة الثانية : التهيؤ للانطلاق يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية، لابد من توفر . ظروف اقتصادية واجتماعية معينة

المرحلة الثالثة : مرحلة الانطلاق: يرتفع الادخار.

المرحلة الرابعة : مرحلة الاتجاه نحو النضج .

المرحلة الخامسة : مرحلة الاستهلاك الوفير

<u>اشكال التحديث</u>

١ - التحديث السياسي

أن التحديث السياسي يعني ظهور النظام السياسي العقلاني الذي يعتمد على التعددية واللامركزية وحرية التعبير التي يكفلها الدستور واحترام الملكية الفاسية والحرية الاقتصادية وبناء نظام

برلماني تمثيلي والاقرار بشرعية الأحزاب وجماعات الضغط، في إطار تحقيق التوازن، أي الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ضماناً للحريات السياسية التي تعد القيمة العليا للتحديث والتنمية السياسية أن هذا التحديد للتحديث السياسي يجعلنا أن ننوه الى أهمية تضمينه آليات تتعلق أولاً بالمساواة بين المواطنين بغض النظر عن أنتمائهم الديني أو العرقي أو الفكري وأقامة نظام قانوني مبني على أساس الكفاءة والقدرة على الانجاز، وثانياً أهمية تحقيق النظام العام للدولة للاستقرار السياسي الذي يعد من أبرز المعايير للتمييز بين الدول الديمقراطية المستندة على سياسة الاجماع والشرعية والتنظيم والفعالية وبين الدول الدكتاتورية الفاقدة لهذه العوامل لذلك التحديث السياسي يتحدد في كونه تنظيم للحياة السياسية بما يترتب عليه حقوق والتزامات سياسية واجتماعية محددة تنطلق من الرابطة الاقليمية بين المواطن والوطن، ويمكن اعتبار المشاركة السياسية أهم صيغة للتعبير عن التحديث والاصلاح والتنمية السياسية لانها تعني إمكانية مساهمة الفرد أو الجماعة في نظام ديمقراطي يؤمن الاعتراف بتجمعات الافراد الجزئية، وفي اتخاذ القرار اولاً، والدفاع عن المصالح ثانياً والمشاركة في توزيع القوة والسلطة.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية: الاتجاهات الاصلاحية قبل اعلان الدولة التركية الحديثة

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية : The ottoman empire and world war i

محتوى المحاضرة الثانية

الاتجاهات الاصلاحية قبل اعلان الدولة التركية الحديثة

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الأسس والأساليب الغربية الحديثة حتى تستطيع مسايرة التطورات الحديث التى شهدتها الدول الأوربية وقد دفعتها عوامل عديدة لاجراء الاصلاحات منها الانحطاط العسكري الذي ظهر واضحا بعد الهزائم التي منيت بها الدول العثمانية واضطرت على أثرها على التوقيع على معاهدات مهينة وقد انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي على مصر وسوريا وفلسطين (١٧٩٨-١٨٠١) وظهرت علامات الانحطاط الاقتصادي وفساد الإدارة الحكومية ومن ثم تدخل الحريم في شؤون الدولة العثمانية

لذلك بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الأوربية يبحثون عن علاج يوقف تدهور الدولة ويعيد حيويتها ونتج عن ذلك حركة لإصلاح نظام الحكم والإدارة سميت باسم التنظيمات منذ سنة ١٨٣٩ وامتدت كما يرى بعض المؤرخين إلى سنة ١٩٠٨

وقد انقسم دعاة الإصلاح العثماني الى فريقين فالفريق الأول يرى أن العلاج يكمن في تطبيق الأنظمة الإسلامية والتقاليد العثمانية الأصيلة وقد أكد هؤلاء أن القوة الأوربية لا تقاوم الا بالعودة الى الاسلام أو الاقتباس من الأساليب العثمانية الأولى

أما الفريق الثاني فقد ارتأى أن الإصلاح في الدولة العثمانية يستلزم اقتباس النظم الأوربية واستلهامها ولقد أدرك هؤلاء أن القوة الأوربية لا تقاوم بالارتداد إلى الإسلام الأول أو العودة الى الأساليب العثمانية الأولى بل السير في الطريق الذي أوصل أوربا من الضعف إلى القوة ومن الهزيمة إلى النصر

لقد اقتصرت حركة الإصلاحات الأولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها أن تلك المؤسسة أصبحت قوة قديمة ومسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية إلى إصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن الثامن عشر وقد ظهر للعيان تفوق النظم الأوربية في شؤون الجيش الأمر الذي جعل الإصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الأساس لجميع شؤون

الدولة لذلك فقد بدأت حركات الاقتباس والإصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك إلى الجوانب الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية ونظراً لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات فمن المفيد الإشارة إلى أبرز التطورات الإصلاحية التي تمت فيه يرجع بعض المؤرخين إصلاح الجيش العثماني إلى السلطان العثماني مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤ (تولى الحكم وكان عمره ٤٢ عاما خاضت الدولة في عهده حروبا طويله مع الدولة العثمانية فقدت فيها اجزاء كبيرة من اراضيها وفي عهده بدا انحطاط الدولة العثمانية) الذي نظم البحرية والمدفعية وفقاً للأساليب والأسلحة الأوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الأوربيين

أما الإنكشارية فلم يتعرض لهم أنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الإصلاح (كانت تعمل كحاميات عسكرية تفرض الأمن وتجمع الضرائب وكان قائد الانكشارية يعمل نائبا لولاية من النخبة وهم يعني ان لهم سطوة كبيرة وكلمة انكشارية تعني: "الجنود الجدد" هي قوات بالجيش تشكلت لتكون الحرس الخاص للسلطان العثماني ، تأسست قوات الإنكشارية في عهد السلطان مراد الأول (١٣٩٢-١٣٨٩) وكان للانشكارية تنظيماً خاصاً بهم بثكناتهم العسكرية وشاراتهم ورتبهم وامتيازاتهم، وكانوا أقوى فرق الجيش العثماني وأكثرها نفوذاً. وكانوا افراد الانكشارية هم من أسرى الحروب من العلمان الذين يتم فصلهم عن ذويهم وأصولهم، ويتم تربيتهم تربية إسلامية، على أن يكون السلطان والدهم الروحي، وأن تكون الحرب صنعتهم الوحيدة بعد ذلك قاد حركة الاصلاح ابنه سليم الثالث الذي تولى الحكم بعد وفاة عمه (١٧٨٩-١٨٠٧) الذي تحولت حركة الاصلاح في عهده الى حركة عامة واستهدفت اجراء تغيير جذري ولم تهتم بالناحية العسكرية فقط وانما شملت جميع الجوانب المالية والاقتصادية والصحية والطباعه والترجمه اضافة الى اقامة العلاقات الدبلوماسية عن طريق تعيين السفراء مما يدل على رغبة سليم الثالث باجراء اصلاحات على النمط الغربي فسار باصلاحاته بميوله الفرنسية وافكاره الغربية ونظمه العسكرية الجديدة غير مبال بالمدرسة التركية القديمه فبذل جهوده لتخليص الطرق البحرية من القرصنة واصلح الثغور ووضع مدارس البحرية والمدفعية (الطوبجية)، وجهز مكتبة المدرسة الحاميات عليها وقام باصلاح المدفعية وضع فيها أحدث ما سطر عن الحرب والرياضيات، كما كان يترجم الكتب الهندسية الفرنسية عمل سليم الثالث على وضع خطة جادة لتوسيع رقعة التعليم في الدولة، فافتتح العديد من المدارس والمعاهد وكان رجلا يعفو عند مقدرته فأكثر العفو على من كان يثور عليه

لذلك واجهت اصلاحاته معارضه كبيرة لم يستطع أن يقف ضدها خاصة وأن البلاد كانت محاطة بالأعداء من كل الجوانب ولان اصلاحاته كانت خالية من التاييد الشعبي لأنه لم بهيا الشعب لاستقبال هذا التغييرات لذلك واجه معارضة كبيرة خاصة من الانكشارية الذين ضيقوا الخناق عليه وتم قتله وتولى مصطفى الرابع الحكم الذي اتبع حكما دكتاتوريا ووقف ضد الانكشارية والاصلاحات مما ادى الى قيام ثورة ضده وتم اعدامه وتولية محمود الثاني الحكم (١٨٣٩-١٨٠٨) وفي عهده بدات حركة اصلاحات واسعه تم التمهيد لها بالقضاء على الانكشارية وبناء جيش جديد مدرب وفق الأسس الحديثة وانشاء مدارس خاص للبحرية والهندسة واطلق على قوات الجيش الجديد اسم (العساكر المنصورة المحمدية) واطلق على حرس السلطان اسم عساكر شاهانية) وارسل الضباط للدراسة في الخارج على الاسس العسكرية الحديثة واستدعى ضباط اجانب لتدريب الجيش الجديد ثم اتجه الى اصلاح القضاء مستندا الى الشريعه الاسلاميه لكن ذلك لم يمنعه من أن يصدر عام ١٨٣٧ امرا بانشاء موسوعه مدنية تتناول الامور التي لم يرد عنها نص في القرآن والسنة و أمرا بعدم مصادرة الثروات الخاصة وحكم الاعدام الا بامر قضائي وبذلك سلب صلاحيات الباشوات وحكام الايالات

اهتم محمود الثاني بالتعليم فازدادت عدد المدارس في عهده واوجد ما يعرف بمدارس (صبيان مكتبي (الابتدائية لتعليم القرآن ومبادىء اللغه التركيه ومدارس رشديه التي تهتم بدراسه العلوم والجغرافيه والرياضيات اما مدارس المساجد فكان يدرس فيها الكلام والمنطق والاداب و انشئت اعداد كبيرة من المدارس الخاصه بالحربية والطب واوجد كذلك المدارس الداخلية اضافه الى مدارس لتخريج المعلمين والمفتين والقضاة واهتم باللغه التركية ودراسة قواعدها وارسل بعثات لجمع مفردات اللغه التركيه استمر عملها ١٥ عاما واهتم بالشعر والموسيقى ونشطت حركة الترجمه واهتم بالطباعه والصحافة وخاصة نشر الكتب القديمه التي تتحدث عن امجاد العثمانين

اهتم محمود بالأوضاع الاجتماعية واكد على المساواة بين جميع الاديان ولا يكون هناك فرق بينهم الا في اماكن العبادة

وحظي الجانب الصحي باهتمامه فأوجد معازل خاصه للامراض الوبائية وانشا العديد من المستشفيات والصيدليات وانشا مكتبة للطلب في الاستانه اضافة الى مدارس الطب التي كانت تسير على المنهج الأوربي في طريقة تدريس.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: الدولة العثمانية والحرب العالمية الاولى

اسم المحاضرة الثالثة باللغة الإنكليزية : Establishing grand national council

محتوى المحاضرة الثالثة

الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى

دخلت الدولة العثمانية الحرب الى جانب المانيا في ٤ تشرين الثاني ١٩١٤ بموجب اتفاقيه معقوده بين الجانبين (الحلفاء بريطانيا وفرنسا وروسيا والمحور المانيا والنمسا وبلغاريا والدولة العثمانية)، وقد عارض الكثير من الوزراء دخول الدولة العثمانية للحرب خاصة انها كانت تعاني من اوضاع اقتصادية صعبة وكذلك عارض الرأي العام العثماني دخول الحرب ، لكن الاتحاديون وجدوا ان من مصلحة الدولة العثمانية دخول الحرب لتعويض هزائمها واستعادة الأراضي التي فقدتها

برز خلال المعارك التي خاضتها الدولة العثمانية قائد عسكري يدعى مصطفى كمال (ولد باسم "مصطفى"، اسمه الثاني " كمال "، مدرس الرياضيات هو من منحه لقبه الثاني تقديراً لجهوده الأكاديمية، فى بداية حياته شجعته والدته على الالتحاق بمدرسة دينية ولكنه لم يرغب بذلك نظراً لشعوره بالملل ارتاد مدرسة شمسي بتوجيه من والده، كما أن اهله أرادوه أن يدرس التجارة ولكنه رفض ودخل اختبار مدرسة عسكرية للمرحلة الإعدادية في سالونيك عام ١٨٩٣. في عام ١٨٩٦م دخل مدرسة عسكرية ثانوية فى (مقدونيا). وفي عام ١٨٩٩ دخل الكلية الحربية في اسطنبول وتخرج منها عام ١٩٠٥ بعد ذلك شارك بتجمع اسمه الوطن والحرية ثم انضم الى جماعة الاتحاد والترقي لكنه لم يكن مؤيدا لاجراءاتها ثم اصبح نقيب وشارك في الحرب العالمية الأولى و ابدى شجاعة فائقة).

بعد الانتصارت التي حققها مصطفى كمال رقي الى رتبة امير لواء وصار يعرف باسم مصطفى كمال باشا بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب بدات الدول المنتصرة تتقاسم املاك الدولة العثمانية ووقعت العديد من المعاهدات المذلة منها معاهدة سايكس بيكو التي قسمت الوطن العربي بين الدول المنتصرة بدات الدولة العثمانية تلقي سلاحها وبدا الحلفاء يستعدون لاحتلال استانبول ودخلوا معظم المدن العثمانية، فبدا الاتراك يشكلون جمعيات وطنية اطلق عليها اسم جمعيات الدفاع عن الحقوق وكان هدفها مقاومة المحتلين والحصول على الاستقلال، واضطر السلطان محمد وحيد الدين (محمد السادس الذي تولى العرش بعد اخيه محمد الخامس في ٣ تموز (١٩١٨ على قرار تسريح اعداد كبيرة من الجيش العثماني وفي ايار ١٩١٩ ارسلت الحكومة العثمانية مصطفى كمال الى الاناضول كقائد عام للجيش في ارضروم وسيواس، وما ان وصل الى هناك

حتى اعلن معارضته وعدم اعترافه بهزيمه العثمانيين وارسل إلى الولايات الاخرى داعيا الى رفض السلطان لاستسلامه للحلفاء مما دفع السلطان لاعتباره خارجا عن القانون اما الوطنيون فقد التفوا من حوله وعدوه قائدا لهم.

الأوضاع في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى

كانت الهزيمة في الحرب العالمية الأولى واحتلال جزء من البلاد وتسريح الجيش وتصادم السلطان محمد السادس مع الأعداء وافلاس الحكومة العثمانية من بين العوامل التي بينت أن التحرر الوطني لا يمكن تحقيقه إلا من خلال القوة الشعبية ثم المقاومة الشعبية تلك المقاومة التي يجب ان تكون سياسية ومؤسساتية وليست مجرد قوة شعبية الا ان اصرار الشعب التركي على رفضهم للخضوع لتلك السيطرة كان له دور بارز في ظهور جمعية وطنية نددت بتلك المشاريع وحملت السلاح بوجه المحتلين لا سيما بعد ظهور شخصية مصطفى كمال
قام اليونانيون بانزال قواتهم على شاطيء مدينة ازمير وبايعاز من الحلفاء تم لهم احتلال المدينة فقام مصطفى كمال باستدعاء بعض القادة العسكريين واكد لهم ان تركيا جائية الآن على ركبتيها أمام قوات الحلفاء ولم تعد قادرة على القيام بأي مجابهة عسكرية لان جميع جيوشها جردت من اسلحتها وسرح معظم جنودها وضباطها ولم يعد لدى السلطان من هم سوى ارضاء قوات الاحتلال على حساب الشعب من اجل البقاء بالسلطة لذلك فالطريق لانقاذ الامه هو دعوة الشعب لحمل السلاح وخوض حرب عصابات من اجل طرد المحتلين وعقد مؤتمر وطني يحضره مندوبو جميع المناطق وتكون لهم صلاحيات مطلقه من اجل انتخاب حكومة مستقلة داخل الاناضول تاخذ على عاتقها قيادة ثورة شعبية من اجل طرد الغزاة من جميع البلاد).
اخذ مصطفى كمال يعد العدة لعقد مؤتمر وطني في أرضروم يمثل الأمة التركية وينطق بلسانها، لأن المجلس في اسطنبول كان مغلوباً على أمره فطلب مصطفى كمال من الجنرال كاظم بكير، بصفته قائد جيش ديار بكر إن يدعو القادة العسكريين ومندوبي الأقاليم المجاورة إلى عقد مؤتمر في ارضروم وحضر كاظم والقادة العسكريون ومندوبو المناطق إلى ارضروم حيث انعقد في ٢٣ تموز ٧ أب عام ١٩١٩. وقرر المؤتمر

١- إن جميع الأراضي التركية تعتبر وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة.
٢- في حال تفكك الدولة العثمانية على الأمة إن تقف صفا واحدا ضد أي احتلال أو تدخل أجنبي.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: تأسيس المجلس الوطني الكبير

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية : Elections grand national council

محتوى المحاضرة الرابعة

تأسيس المجلس الوطني الكبير

بعثت اللجنة النيابية التي اضطلعت بدور الحكومة المؤقتة بنداءات الى السكان والى المسلمين في جميع انحاء العالم، طالبت فيها ابداء المساعدة لتركيا في نضالها ضد المحتلين، واتخذت اللجنة النيابية في ١٩ آذار عام ١٩٢٠ قراراً بدعوة مجلس جديد في انقرة يتمتع بصلاحيات استثنائية وجاء في القرار: (لقد حل مجلس النواب في اسطنبول بالقوة، فلم تعد توجد في البلاد سلطة تشريعية، في حين ان السلطة التنفيذية واقعة في اسر سياسي، اذ ان جميع مؤسسات الدولة وكل وسائل النقل والاتصال تخضع لسيطرة الاحتلال). ويجب الإشارة الى إن الإعلان عن الدعوة الى انتخاب المجلس الجديد، أكد أن الأشخاص الذين يتوجب انتخابهم نواباً في المجلس الجديد، يجب أن تنطبق عليهم بشكل صارم متطلبات قانون النواب السابق ، وكان ذلك يعني ان ٨٥% من سكان البلاد حرموا من الترشيح للمجلس الجديد، وان ممثلي الأوساط القديمة نفسهم سيصلون الى المجلس الجديد، ولهذا لم يدخل الى المجلس الا ممثلوا الطبقات المالكة.

بعد ان وصلت أنباء انتصارات مصطفى كمال المتتالية على اليونانيين، أراد ان يغتنم فرصة الانتصار فأصدر منشوراً دعى فيه الى انتخاب أعضاء برلمان جديد يكون مركزه أنقره ويطلق عليه اسم (الجمعية الوطنية الكبرى) حيث نص المنشورالي جميع الولايات والاقضية المستقلة الى جميع القادة العسكريين الذين يحكمونها ان احتلال العاصمة من قبل قوات الحلفاء قد زعزع أسس الدولة وشل سلطاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية، كما ان مجلس النواب المنحل قد وجه انذاراً الى الحكومة يحملها فيه جميع المسؤوليات الناتجة عن تصرفات قوات الاحتلال واستطرد مصطفى كمال قائلا أمام هذا الوضع ومن اجل البحث في الوسائل الكفيلة بصيانة سلامة العاصمة واستقلال الأمة وانقاذ الوطن ، فقد أصبح من الضروري اجراء انتخابات نيابية جديدة ، وذلك وفقا للمبادئ الآتية

١- إن الجمعية الوطنية التي ستلتئم في أنقرة ستكون مزودة بالصلاحيات المطلقة لإدارة مصالح البلاد والإشراف عليها
٢- ان المرشحين لعضوية الجمعية يجب أن تتوفر فيهم الشروط اللازمة لاكتساب صفة نواب.
٣- ان الانتخابات ستجري بحسب نظام الألوية وسيتمثل كل لواء بخمسة نواب.
٤- ان الانتخابات ستجري في يوم واحد في جميع المناطق.

٥- من حق جميع المنظمات الوطنية ان تقدم مرشحين عنها كما يحق لكل من وجد في نفسه الجرأة على مواجهة الموقف أن يرشح نفسه انفراديا
٦- تجري الانتخابات تحت اشراف ارفع الموظفين في كل لواء.
٧- تجري الانتخابات بواسطة الاقتراع السري وبعد فائزاً كل من يحصل على الاكثرية المطلقة من الأصوات.
٨- على النواب الفائزين ان يتوجهوا فوراً الى أنقرة بعد اعلان النتائج.

وعلى ذلك الأساس فقد تشكل المجلس الوطني الأول بنسبة (٥) نواب عن كل منطقة ادارية، فبلغ بذلك مجموع اعضائه ٣٥٠ عضواً ، منهم ٢٧٠ من ممثلي الولايات و ٦٨ من اعضاء مجلس المبعوثان العثماني السابق الذين انظموا إلى الحركة الوطنية التركية، ١٢ عضواً من الذين ألقت سلطات الاحتلال عليهم القبض ونفتهم إلى مالطة فعدهم المجلس من ضمن أعضائه.

تألف المجلس الوطني من هيئة مكونة من مجلس تشريعي واحد، تنتخب لمدة أربع سنوات بواسطة الانتخاب العام والاقتراع السري، وان تلك الانتخابات كانت تجري طبقا لنظام القائمة، حيث تجلب القوائم من جميع الولايات التركية، ويكون عدد مرشحي آية ولاية محدداً بعدد سكانها.

وفي الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠ تم اجتماع المجلس الوطني الكبير الأول في أنقرة، وفي الافتتاح حضر ١١٥ عضواً على ان يحضر الباقون في شهر مايس، ولوحظ ان الأعضاء منهم الضباط وقادة الجيش ومنهم رووؤساء الجماعات المسلحة، ومنهم الاشراف ورؤساء العشائر والقبائل ومنهم شيوخ الطرق الصوفية كالمولوية والبكتاشية ومنهم المعلمون وروؤساء الاحزاب وسرعان ما انعكس ذلك على المجلس لدى انعقاده، حيث وجدنا الأعضاء يتكتلون فيما بينهم في جماعات تعبر كل منها عن فكرهم واتجاهاتهم، وقد فتح ذلك الباب القيام بتعدد الأفكار مما جعل التصادم بينهم أمرا مؤكداً، وبمرور الزمن ساد جو من التفكك بين الأعضاء وصار الخلاف بينهم في المجلس أمرا واقعا.

ويلاحظ على المجلس منذ اليوم الأول لانعقاده في ٢٣ نيسان عام ١٩٢٠ انه قد وضع نفسه فوق السلطنة والخلافة، وأن قراراته كانت مؤشراً واضحاً على حقيقة كونه أقام دولة جديدة تماماً، كما

ويلاحظ أيضا انه كان خليطاً من نواب ينتمون الى أحزاب ومنظمات سياسية متعددة يسودها جو من الانقسام برغم الجهود التي بذلها مصطفى كمال من اجل تحقيق الانسجام فيما بينهما
وبعد أداء القسم للولاء للميثاق الوطني، انتخب مصطفى كمال رئيسا للمجلس الوطني، حيث تولى المجلس إدارة البلاد مباشرة وانتخب من أعضائه لجنة اجرائية (هيئة) وزارة) تقوم بادارة الأعمال في البلاد بالنيابة عن المجلس، وبعد عدة جلسات اصدر المجلس الوطني في انقرة في ٢٩ نيسان عام ١٩٢٠ عددا من القوانين ومنها قانون الخيانة الوطنية (الذي وصف فيه أي شخص يقف بوجه حكم الشعب وتمثيل مجلس الأمة للشعب وحقه في ممارسة الحكم ليحل محل السلطنة بأنه خائن جزاؤه الإعدام، إما المشتركون على نحو غير مباشر فيعاقبون بالسجن، وفي اليوم نفسه ومن اجل منع ارتكاب الجرائم ضد الأمة والحد من الهرب من الجيش اصدر المجلس قانون أخر هو قانون تشكيل محاكم الاستقلال ومنحها صلاحية إجراء المحاكمات وتنفيذ فوري للإحكام في القضايا التي تعرض عليها، وهي الهرب من الجيش أو التحريض عليه، ومعارضة قرارات المجلس، والتجسس لحساب العدو، وقد تحولت المحاكم الى اداة رئيسية بيد حكومة أنقرة للقضاء على المعارضة حتى بعد الحصول على الاستقلال بوقت طويل.

اقترح مصطفى كمال إصدار دستور جديد يواكب التطورات الجديدة ويعمل على تثبيت سلطان المجلس إلا أنه قوبل بشيء من التردد من أعضاء المجلس، لان هذا الأمر يس مصير السلطان ومركزه ولذا اتفق على إصدار بيان موجز حالما تدرس المواد الدستورية المقترحة، ويؤكد حكم الشعب والأهداف التي قامت من اجلها الحركة الوطنية للتخلص من السيطرة الاجنبية وتحقيق الاستقلال الناجز ومقاومة كل من يتامر على الشعب ويقف ضد قرارات المجلس، وقد حرص أعضاء المجلس على النص في البيان بان تأسيس المجلس وحكومته ليسا خارج نطاق السلطنة والخلافة.
ومن القرارات المهمة التي اتخذها المجلس الوطني الكبير، استقلال تركيا بحدودها اثني عينها الميثاق الوطني، وانه الممثل الحقيقي الوحيد للأمة، وانه برلمان ثوري يسيطر على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وانه مخول بالتصديق على الدستور، وأعلن نفسه السلطة الشرعية الوحيدة المستندة الى ارادة الشعب.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: انتخابات المجلس الوطني الكبير ودستور عام ١٩٢٤

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية : procedures of Mostapha Kamal to modernize Turkey

انتخابات المجلس الوطني الكبير ودستور عام ١٩٢٤

أولا - انتخابات المجلس الوطني الكبير

بعد ان حل المجلس الوطني الكبير الأول، تم توجيه المواطنين الى إجراء انتخابات نيابية جديدة للمجلس الوطني الثاني، فأصدرت الحكومة التركية قبل الانتخابات وكإجراء وقائي من قبيل تحديد نشاط المعارضة أثناء الحملة الانتخابية قانوناً وسعت بموجبه عقوبة الخيانة العظمى لتشمل كل من يستغل الدين لأغراض سياسية وكل من يرفض الاعتراف بالمجلس الوطني وبقراراته، وقد حاولت القيادة التركية تحاشي أي انقسام داخل المجلس الوطني الثاني من شأنه ان يؤخر العديد من خطط وبرامج الحكومة التركية على المدى البعيد وبموجب انتخابات المجلس فان كل نائب واحد أصبح يمثل ٢٠ ألف مواطن المجلس الوطني الأول يمثل ٥٠ ألف مواطن أي ازداد عدد النواب.

اقسم جميع النواب المنتخبون في المجلس الوطني الثاني، يوم الافتتاح في ١١ اب عام ١٩٢٣ بالولاء لمصطفى كمال، الذي اعيد انتخابه رئيساً للمجلس، وبالمقابل وجه مصطفى كمال الشكر للنواب على ثقتهم المستمرة به وأثنى على جهود النواب العاملين في المجلس الأول حيث قدمت لهم بهذه المناسبة أوسمة الاستقلال الذهبية.

ومما يميز نواب المجلس الجديد عن النواب السابقين في المجلس السابق، إنهم كانوا أكثر جدية وحذراً في مناقشة أي لائحة برلمانية، فضلا عن خلوه من المقاعد التي يشغلها ضباط الجيش، وذلك لتحريره من النفوذ العسكري قدر الامكان ولاستمرار الادارة المدنية.

وكان من نتيجة ذلك ان قدم عدد لايستهان به من ضباط الجيش التركي، الذين شاركوا في الحركة الوطنية وحرب الاستقلال استقالاتهم من مناصبهم العسكرية كي يتمكنوا من الاحتفاظ بمقاعدهم في المجلس الوطني الجديد.

ومن ابرز أعمال المجلس الوطني التركي في دورته الجديدة اجازة حزب الشعب التركي رسمياً في ٩ ايلول عام ١٩٢٣ ، و انتخاب مصطفى كمال أمينا عاما له في ١١ أيلول من العام نفسه، وبات واضحا إن إبقاء الخلافة كان مجرد تكتيك سياسي أريد به تعزيز موقع الدولة الفتية، الا انه بعد إعلان الجمهورية أصبح وجود الخليفة لاينسجم، على الرغم من تقييد واجباته وحصرها في الشؤون الدينية مع الروح الاصلاحية التي كانت تتمييز بها الجمهورية الجديدة، كما ان مصطفى كمال ورفاقه أدركوا ان هذه الازدواجية في السلطة قد تهدد الدولة الجديدة، اذ يمكن ان يجعل من الخلافة مركزاً لاستقطاب خصومهم، لذا فقد اصدر المجلس الوطني التركي قراراً في ٣ اذار عام

١٩٢٤ يقضي بإلغاء الخلافة ومصادرة أملاك الخليفة، كما أصدر المجلس الوطني قراراً بالغاء وزارة الشريعة والاوقاف، وحلت محلها رئاسة الشؤون الدينية التابعة لمكتب رئيس الوزارء، وعبر مصطفى كمال عن تلك الاجراءات الخاصة بالغاء الخلافة، لاسيما عندما تقدم مصطفى كمال الى المجلس الوطني التركي بالمرسوم الخاص بالغاء الخلافة في ٣ اذار عام ١٩٢٤ حين قال ((بأي ثمن يجب صون الجمهورية المهددة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة . فالخليفة ومخلفات ال عثمان يجب ان يذهبوا والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب ان تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية)).

ثانيا : دستور عام ١٩٢٤

من منطلق السياسة الجديدة لنظام الحكم في تركيا، بات من الضروري أن يسن دستور جديد للبلاد، يتضمن ما استحدث من تطورات لا سيما بعد ان تم انتخاب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية التركية، والذي عمل جاهدا بدوره على سن الدستور ليعزز مكانة المجلس الوطني التركي الكبير، وقد تحقق ذلك حين أقر المجلس الوطني في ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤ دستورا جديدا، تالف من (١٠٥) مادة شملت المبادئ الأساسية للدولة الجديدة ونظام حكمها، ومنها ان دولة تركيا هي جمهورية ولغتها الرسمية هي اللغة التركية وعاصمتها أنقرة ، وتكون السيادة مرهونة بيد الامة بلا قيد ولا شرط كما منح المجلس الوطني بموجب مواد الدستور لعام ١٩٢٤ ، صلاحيات واسعة إذ يمارس المجلس الوطني التركي السلطتين التشريعية والتنفيذية باسم الشعب، إذ يمارس المجلس السلطة التشريعية بصورة مباشرة، أما السلطة التنفيذية فيمارسها بواسطة اختيار رئيس الجمهورية الذي يتم اختياره من قبل المجلس الوطني على أن تكون مدة رئاسته دورة انتخابية واحدة ويستمر في منصبه الى ان ينتخب خلفه وكما يجوز تجديد انتخابه .

وقد جاء دستور عام ١٩٢٤ في عهد الجمهورية الأولى، ليعطي المجلس الوطني الكبير سلطات أوسع وكان المجلس الوطني الذي شكل في عهد الجمهورية يمثل لدى قادة النظام الجديد رمزاً لكفاح الحركة الوطنية التي كانت تمارس نشاطها ضد السلطان العثماني وقوات الاحتلال الحلفاء من خلال المجلس الوطني الكبير الذي شكلته الحركة في أنقرة في تلك الفترة، وقد نصت المادة الرابعة من الدستور على أن المجلس الوطني الكبير هو الذي يمثل الأمة وهو وحده الذي يمارس الحكم والسلطات باسمها، وفي المادة الخامسة ان السلطة التشريعية والتنفيذية تتمثل وتجتمع في المجلس الوطني الكبير، وفي المادة السابعة ان المجلس يمارس حق التنفيذ بواسطة رئيس الوزراء الذي يختاره، وللمجلس حق الإشراف الدائم على الحكومة وحق إسقاطها الا ان الجمعية الوطنية ظلت تخضع من الناحية الفعلية لسلطة حزب الشعب من خلال أغلبية أعضائه، فضلا عن أن المادة ٣٥ من الدستور تمنح الرئيس حق التصديق على القوانين التي يقررها المجلس.

وقد حدد الدستور طريقة انتخابات المجلس الوطني من أعضاء منتخبين من قبل الأمة وفقا القانون انتخابي كما ويحق لكل مواطن تركي بلغ من العمر ١٨ عاما المشاركة في الانتخابات، وبينما يكون لكل مواطن بلغ من العمر ٣٠ عاما ان يشغل احد المقاعد النيابية في المجلس الوطني، وقد عين الدستور الأشخاص غير المؤهلين لان يكونوا نوابا وهم ممن كانوا في خدمة سلطة أجنبية والمدانين بإحكام جنائية والذين لا يستطيعون قراءة أو كتابة اللغة التركية وقد حدد الدستور الدورة الانتخابية للمجلس بفترة لا تتجاوز الأربع سنوات على ان يلتئم المجلس في اليوم الأول من تشرين الثاني من كل عام وينتخب رئيسا له وثلاثة نواب للرئيس لمدة سنة واحدة .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة السادسة باللغة العربية: اجراءات مصطفى كمال لتحديث تركيا

اسم المحاضرة السادسة باللغة الإنكليزية : Establishing multi – party system

اجراءات مصطفى كمال لتحديث تركيا

وضع مصطفى كمال في ٣٠ تشرين الأول ،١٩٢٢ ، حدا لأزدواجية السلطة عندما طرح مشروع قرار قدم إلى المجلس الوطني الكبير (البرلمان) يقضي بالغاء السلطنة وقد ألغيت السلطنة في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٢ ثم فصلت عن الخلافة . وكانت تلك خطوة مهمة لألغاء الخلافة، خاصة وأن مصطفى كمال هاجم الخلافة في العديد من خطبه. وفي ٣ آذار ١٩٢٤ ألغيت الخلافة ووزارة الأوقاف، وأقيم بدلا عن وزارة الأوقاف دائرة باسم (ادارة الشؤون الدينية) وقد ربطت هذه الدائرة برئاسة الوزراء وحدد القانون رقم ٦٣٣ صلاحيات هذه الإدارة وجاء في المادة الأولى منه : ان هذه المؤسسة مسئولة عن رعاية العقيدة الاسلامية حسب اصول العبادة والأخلاق، وتقوم بتنوير الشعب والمجتمع بالأصول الدينية وادارة المساجد والجوامع.

ليس ثمة من ينكر، بأن التيار الإسلامي، كان من أبرز روافد الفكر التركي المعاصر، فحين مني العثمانيون بهزيمة بلادهم في سلسلة من المعارك العديدة مع الدول الغربية، رفعوا شعار الاصلاح وكان هناك من المفكرين من عزا التخلف والتدهور والانهيار الى ابتعاد المسؤولين العثمانيين عن الاسلام. كما أن دعاة الاصلاح ورواده، حرصوا على التوفيق بين استلهام نظم الغرب وأساليبه الإدارية والعسكرية والاقتصادية والثقافية من جهة، وأحكام الشريعة الاسلامية من جهة أخرى، لقد بني مصطفى كمال فلسفته في مواجهة التوجهات الدينية بعد انتصاره ونجاحه في بناء الدولة العلمانية الحديثة، على أن العثمانيين استغلوا الإسلام لتحقيق مآرب سياسية لذلك استهدفت الاجراءات العلمانية للكماليين، منع رجال الدين وقوى المعارضة من استخدام الدين أداة ضدهم، وطبيعي أن ذلك جاء بعد وقوع الدولة العثمانية في الكثير من المزالق وخاصة في السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني ورفعه شعار الجامعة الاسلامية جمع مسلمي العالم تحت راية واحدة) ، واعتماده على علماء الدين والدراويش وزعماء الطرق الصوفية، لذلك أدرك مصطفى كمال أن اقامة نظام سياسي حديث لا يمكن أن يتم الا بأبعاد الاسلام عن السياسة، وهكذا كانت العلمانية من أبرز المبادئ التي استند اليها في حكمه وقد نجم عن ذلك اغلاقه للتكايا وزوايا الدراويش والغاء الطرق الصوفية والمحاكم الشرعية ومجموعة القوانين المعروفة بـ (المجلة) واستبدلها بقوانين غربية (سويسرية والمانية وايطالية) هذا فضلا عن تأكيده التعليم العلماني في سنة ١٩٢٤، كما عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست

وثلاثين سنة ففي ٢٠ نيسان ١٩٢٤ تبنى المجلس الوطني الكبير دستورا جديدا وقد أعلن هذا الدستور بأن الشعب هو مصدر السلطات، وبالرغم من أن التعديل في دستور سنة ١٩٢٤ كان لايزال ينص على (أن الدين في الدولة التركية هو الاسلام) فإن هذا النص ألغي سنة ١٩٢٨ وحلت محله عبارة (أن الدولة التركية جمهورية وقومية ودولية وعلمانية واصلاحية) وفي ١٩٣٢ أصبح المصلون في تركيا يؤدون صلاتهم باللغة التركية وليس باللغة العربية لغة القرآن الكريم

لقد كان من الطبيعي أن يكون رجال الدين في مقدمة الذين عارضوا اجراءات مصطفى كمال العلمانية، وقد عبر هؤلاء عن معارضتهم بأساليب مختلفة وسرعان ما تبلورت المعارضة في سلسلة من الحركات الدينية الاسلامية التي شهدتها تركيا منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر

واجهت سياسة الكماليين العلمانية معارضة قوية في البلاد تزعمها في بادئ الأمر علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية وبعض زعماء العشائر، كما ظهر بعض المثقفين والسياسيين وقادة الأحزاب التي سمح مصطفى كمال بإنشائها ومنها حزب التقدم الجمهوري الذي تأسس في تشرين الثاني ١٩٢٤ ، وضم مجموعة كبار وقادة الجيش أبان حكم الاتحاديين ١٩٠٨ - هذا الحزب، كما أشارت إلى ذلك أدبياته الى تحقيق احترام أكبر للقيم التقليدية وللمبادئ الليبرالية سواء السياسية أو الاقتصادية). وقد أخذ الحزب ببعض خطوات اتاتورك وتطرفه الانقلابي في نظام الحكم والشؤون الاجتماعية المتصلة بمظاهر الدين والعرف (وفي أثناء حركة الأكراد في شباط ١٩٢٥ التي قادها الشيخ سعيد بيران (النقشبندي (أعلن مصطفى كمال، حالة الطوارئ ومنحت سلطات خاصة للحكومة، وأنشأت محاكم استثنائية سميت بـ (محاكم الاستقلال .. وبينما كانت الحركة المذكورة تسحق في حزيران ١٩٢٥ وزعماؤها يعدمون صدر قرار بحل حزب التقدم والقي القبض على عدد من أعضائه ونكل بهم بعد أن اتهموا بالتعاطف مع حركة الشيخ سعيد بيران والفرد حزب الشعب الجمهوري بالحكم حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية لقد قبل الكثير عن حركة ١٩٢٥، وذكرت أسباب وعوامل عديدة كانت وراء نشوب هذه الحركة، الا أن الشي الذي لا يمكن اغفاله أن العامل الديني في قيامها كان واحدا من أبرز عوامل قيام هذه الحركة فلقد عد قادة الحركة الغاء الخلافة من أسباب المروق على الدين ذلك أن السلطان - الخليفة كان يمثل من وجهة نظرهم، رمزا اسلاميا جديرا بتقديم فروض الطاعة له في كل زمان ومكان ، وكان لأقدام الحكومة التركية في شباط ١٩٢٥ ، على الغاء نظام الرئاسة الوراثي للطريقة النقشبندية التي كان معظم علماء الدين في كردستان تركيا ينتمون لها أثر كبير في تأجيج نار الحقد على الحكومة التركية واتهامها بالابتعاد عن الدين لقد رفع قادة الحركة شعارات دينية، وجعلوا برنامجهم المعلن

هو اعادة الاعتبار الى الدين والشريعه، وتنصيب سليم أفندي أحد أبناء السلطان عبد الحميد الثاني سلطانا وخليفة لذا أيقنت الحكومة التركية في حينها جسامة الخطر الذي يتهددها من جراء رفع مثل تلك الشعارات، فسارعت الى اصدار قانون في ٢٥ شباط ١٩٢٥ بعد الدعوة الدينية ضد الحكومة جريمة يعاقب عليها بالاعدام، وجعل هذا القانون ذيلا لقانون الخيانة الوطنية ونص على منع تشكيل الجمعيات والدخول فيها يعد خيانة، كما ويعد خيانة وطنية أيضا اتخاذ (الشؤون الدينية) وسيلة لتغيير شكل الحكومة أو اسلوب الادارة أو الاخلال بالأمن، أو تحريض الشعب ضد النظام الجمهوري باية صورة من الصور سواء كان هذا العمل على انفراد أو بالاشتراك مع آخرين أن الحكومة التركية وجدت في حركة ١٩٢٥ ، فرصة لاتفوت من أجل تسديد ضربة محكمة الى الطرق والتنظيمات الدينية المنتشرة في المجتمع التركي آنذاك، فبعد بضعة أشهر فقط من قمع حركة ١٩٢٥ أمرت محكمة الاستقلال بغلق أماكن الدراويش في الولايات الشرقية وأعقب ذلك صدور عدة قرارات عن مجلس الوزراء التركي في الثاني من أيلول سنة ١٩٢٥ تقضي جميعها باغلاق التكايا والزوايا، كما قرر المجلس أن لا يكون هناك فى تركيا بعد الآن طرق دينية ولا مشايخ يرتبط بهم الدراوي والمريدون، كما سد المجلس الأضرحة والفى منصب القيمين عليهاء وبدأت الصحافة الرسمية تهاجم المعارضين وتؤكد على خطورة استخدام الدين في عرقلة محاولات التجديد والعلمنة، وفي سنة ١٩٢٨، ، ألغى الكماليون البند الخاص من الدستور الذي ينص على أن تنفيذ الأحكام الشرعية من اختصاصات المجلس الوطني الكبير، والغي كذلك القسم الديني وحذف منه لفظ الجلالة وأبدل بالقسم بالشرف وترك الأذان الشرعي باللغة العربية، وجعله باللغة التركية واستبدال عطلة يوم الجمعة بيوم الأحد.

كذلك اصدر قانون هندام الرجل الغى بموجبة الطربوش والحجاب الذي يعتبر رمزا للماضي العثماني واكد على لبس القبعة الأوربية وحل التقويم الاوربي محل التقويم الاسلامي ووضعت قوانين محاكمات مدنية ماخوذه من القوانين السويسرية وخاصة ما يخص حرية المرأة ومساواتها مع الرجل في امور الزواج والطلاق والتركات والاكتفاء بزوجة واحدة والسماح الزواج بغض النظر عن الاختلاف في العقائد الدينية فزادت مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة وادخلت الحروف اللاتينية الى اللغة التركية بدلا من الحروف العربية واستبدل الكثير من اسماء المدن التركية فحلت محل القسطنطينية كلمة اسطنبول ومحل ادريانوبل كلمة ادرنه

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: قيام نظام تعدد الاحزاب ١٩٤٦-١٩٥٠

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية : Elections of 1950 and assuming power of the democratic party

قيام نظام تعدد الاحزاب ١٩٤٦-١٩٥٠

بعد الحرب اشتدت الدعوات إلى اطلاق الحريات الديمقراطية والغاء القوانين الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف واجازة الاحزاب والنقابات العمالية وكان لانهيار نظام الحزب الواحد في المانيا وايطاليا وقبول تركيا لاعلان ميثاق الأمم المتحدة الركبير في خلق توجهات جديدة في تركيا خاصة فيما يخص ايجاد معارضة دستورية وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٤٥ اشار الرئيس عصمت اينونو في خطابه الافتتاحي لدورة البرلمان بانه مستعد لاجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي وان تكون هذه التعديلات متماشية مع الظروف والمتغيرات في العالم ، ومن ابرز الاحزاب التي تأسست في تركيا خلال هذه الفترة هي :

١- حزب النهضة القومي : عندما اقدم نوري ديميراغ مع مجموعة من القوميين الاتراك من ذوي الاتجاهات الدينية بطلب إلى الحكومة التركية في تموز ١٩٤٥ للموافقة على تأسيس حزب سياسي كمحاولة اولى للقيام بدور المعارضة، ويعد هذا الحزب اول حزب معارض يشكل بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الأولى، وكان الحزب يدعو الى الانتخابات المباشرة ورفض ملكية الدولة لوسائل الانتاج وانتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء شعبي والاخذ بنظام التجارة الحرة والدعوة الى الوحدة الاسلامية والتوجه نحو الاقطار العربية والاسلامية في السياسة الخارجية الا ان الحزب لم يؤد دورا فعالا على الساحة السياسية التركية لانه لم يكن يمتلك نائبا في البرلمان فاضطر الى غلق ابوابه سنه ١٩٥٥.

٢- الحزب الديمقراطي التركي : جاءت اول الانتقادات ضد اجراءات ايتونو الاقتصادية وسياسة الحزب الوحد من اربعة اعضاء من حزب الشعب الجمهوري وهم جلال بايار الذي يتولى رئاسة الوزراء، ورفيق كورالتان وعدنان مندريس والمؤرخ فؤاد كوبر ولو فقد اقترحوا ان تقوم الدولة بتنفيذ مبدأ السيادة الوطنية بشكل كامل كما وردت في دستور عام ١٩٢٤ وان يتم القيام بالعمل الحزبي طبقا لمبادئ الديمقراطية، مما أدى إلى طرد ثلاثتهم من حزب الشعب، فيما قدم جلال بايار استقالته في ١ كانون الاول ١٩٤٥، وفي بداية عام ١٩٤٦ قدم الأربعة طلبا رسميا لتأسيس الحزب الديمقراطي الذي اعلن رسميا عن تأسيسه كانون الثاني ١٩٤٦ والذي بعد تأسيسه انعطافه كبيرة في مسيرة الحياة السياسية التركية ، ولم يكن التركيب البنيوي للحزب يختلف عن حزب الشعب الجمهوري ومعنى ذلك ان التحول الديمقراطي في تركيا كان تحولا شكليا .

٣- الحزب الاشتراكي الذي تأسس في اسطنبول في ١٤ ايار ١٩٤٦، وقد اصدر هذا الحزب جريدة بأسم الحقيقة واتهم الحزب بالشيوعية وقدم زعيمه عدة مرات للمحاكم المدنية والعسكرية واطلق سنة ١٩٥٥

٤- حزب العمال والفلاحين التركي الذي تأسس في ١٧ حزيران ١٩٤٦ والذي أكد في منهاجه على دعم طبقتي العمال والفلاحين وتوسيع الحريات الديمقراطية، أصدر جريدة باسم النقابة، ومجلة الجمهور، لكنه سرعان ما تهم ايضا بترويج الافكار الشيوعية فأغلق ايضا .

٥- حزب الأمة أس في تموز عام ١٩٤٨ على اثر انشقاق حصل في الحزب الديمقراطي الذي خيب امال الكثيرين من ذوي الاتجاهات الدينية لرفضه الاعلان بصراحة الوقوف ضد الاجراءات والمبادئ الكمالية، وقد نما هذا الحزب بسرعة اذ استقطب ذوي الاتجاهات الدينية وتجاوزت فروعه (٢٠٠٠) فرع وكان لسان حاله جريدة الصباح الجديد (يني صباح) وتولى رئاسة الحزب المارشال فوزي جاقساق الذي كان قد أحيل على التقاعد عام ١٩٤٤ ، وبعد وفاته تعاقب على رئاسة الحزب حكمت بايور ، عثمان بلوباشي اعلنت حكومة الديمقراطيين حل الحزب في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤ وقد أعيد تشكيل الحزب مرة أخرى باسم جديد هو (حزب الامة الجمهوري).

فضلا عن احزاب أخرى مثل الحزب الديمقراطي الليبرالي،والحزب الديمقراطي الاشتراكي وهي احزاب قليلة الاهمية وظهرت عدة صحف مما يدل على تزايد النشاط السياسي في تركيا ومن ابرزها جريدة حريت وجريدة ملليت.

أنهم سعوا بجدية لاثبات وجودهم وهكذا حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٦٩ مقعدا فيما حصل المستقلون على ٧ مقاعد فقط ، وفي اليوم الثاني للانتخابات وجه بايار رسالة إلى الرئيس عصمت اينونو يتهمه بأن الانتخابات جرت تحت ضغط الحكومة وأن نتائجها قد زيفت.

وفي ٥ أب ١٩٤٦ عقد المجلس اجتماعه الأول وتم انتخاب كاظم بكير رئيسا له واعيد انتخاب عصمت اينونو رئيسا للجمهورية وتشكلت وزارة جديدة برئاسة رجب بك الذي واجهت حكومته مشاكل كثيرة في مقدمتها الاثار الاقتصادية التي خلفتها الحرب لذلك اتخذت عدة اجراءات منها افساح المجال للاستيراد الحر وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص وخاصة في التجارة الخارجية وكان الغرض من ذلك خلق التنافس بين التجار ممايؤدي الى انخفاض الاسعار لكن اجراءاته لم تحقق اهدافها فقد انخفضت قيمة الليرة وارتفعت تكاليف المعيشة كما وازاء هذا الموقف شدد

جلال بايار على وجوب استقالة رئيس الحكومة رجب بكير ، والذي اتهمه بالعداء للحزب الديمقراطي بل ان بايار ابدى عدم ارتياحه من كون رئيس الجمهورية رئيسا للحزب الحاكم.
وهكذا سقطت حكومة رجب بكير في ٩ ايلول ١٩٤٧ وتشكلت حكومة جديدة برئاسة حسن سقا في ١٠ ايلول ١٩٤٧ التي اتخذت اجراءات اقتصادية جديدة جاءت لصالح القطاع الخاص وكبار الملاكين فرحب الحزب الديمقراطي بهذه الاجراءات وفتحت صفحة جديدة بين حكومة حسن سقا والحزب الديمقراطي ، وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ عقد حزب الشعب مؤتمره العام السابع والذي اعيد فيه انتخاب عصمت اينونو رئيسا للحزب وحلمي اوران نائبا للرئيس ، وقرر فصل رئاسة الحزب عن رئاسة الجمهورية كما اتخذ عدة قررات تعزز نظام تعدد الاحزاب وقد خلق هذا التطور نوعا من الاعتدال في الحزب الحاكم قب حين انعكس على الحزب الديمقراطي المعارض فبرزت في صفوفه نوعا من المعارضة اذ وجهت الانتقادات الى قيادة الحزب مما ادى الى استقالة عدد من اعضائه عام ١٩٤٨ الذين قرروا في العام نفسه تشكيل حزب جديد بعد ان تباحثوا مع فوزي جقماق لتولي رئاسة الحزب مستلهمين عددا من افكاره في بناء العقيدة السياسية للحزب الجديد فتم الاتفاق بين فوزي جقماق وكنعان اوتر وحكمت بابور وصادق الدوغان على تأسيس حزب الأمة من بعد استقالتهم من الحزب الديمقراطي واعلنوا عن هذا التأسيس رسميا في ٥ تموز ١٩٤٨ والذي جاء منهاجه مغايرا لمنهج الحزب الديمقراطي.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: انتخابات عام ١٩٥٠ وتولي الحزب الديمقراطي السطلة

اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية : politics in Turkey 1960-1971

انتخابات ١٩٥٠ وتولي الحزب الديمقراطي السلطة

جرت الانتخابات في تركيا في ١٤ ايار ١٩٥٠ وشارك فيها ما يقرب ٨٨٪ من السكان وعلى الرغم مما كان يبدو فان المبادرة السياسية كانت بيد الجمهوريين لكن النتائج اسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي اذ حصل على (٤٠٨) مقعد في البرلمان في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩) مقعدا وحصل حزب الأمة على مقعد واحد فيما حصل المستقلون على (٩) مقاعد

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفا تاريخيا كبيرا في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها والتي لقيت ارتياحا ملحوظا في الأوساط الغربية وقد وصفتها الولايات المتحدة الامريكية بانها انتصار للديمقراطية . وعقب اعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستوريا إلى الحزب الديمقراطي اذ انتخب جلال بايار رئيسا للجمهورية في ٢٢ ايار ١٩٥٠ والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل اول وزارة الحكومة الديمقراطيين والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم وتأكيد حرية الصحافة وتمسك الحكومة بمكافحة الافكار المعادية للسياسة الكمالية (الافكار الدينية - الشيوعية) اما سياستها الخارجية فقد اعلنت استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الأموال الاجنبية وفتح الأبواب أمام الرأسمال الاجنبي وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان الرأسمالية الكبرى التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا، اذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة ٦٥% من مجموع الاستثمارات الاجنبية ... كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت الى قيام انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ ففي مجال السياسة الاقتصادية ركزت على مسألتين أساسيتين الأولى تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والثانية تشجيع راس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام الراسمال الاجنبي وواصلت حكومة مندريس توزيع الاراضي العائدة الى الدولة لقاء ثمن يدفعه الفلاحون على مدى عشرون عاما فصدر قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥١ الذي تضمن اسكان الفلاحين في الأراضي السيحية الحكومية، اما الصناعة فقد استطاعت الحكومة ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة ونفلت مشروعات الحكومة الى القطاع الخاص وقد بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف

عام ١٩٥٤ ما يقرب من ١١٧ مليون ليرة وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام ١٩٥٠ نسبة ٥٨% وارتفعت الى ٦٥% في عام ١٩٥٤ وتبقى المسالة الدينية الركيزة المهمة في عقد الخمسينات اذ كان التحول في العلاقة بين الدين والدولة بمجيء الديمقراطيين انعطافه كبيرة تاريخ تركيا السياسي، فقد اتبع قادة الحزب سياسة أكثر تسامحا ممن سبقوهم، فقد انتصر المجلس الوطني في سنة ١٩٥٠ قرار يسمح بقراءة القرآن الكريم واداء الاذان باللغة العربية بعد أن كانا يؤديان باللغة التركية وسمح بتدريس مادة التربية الدينية التي اصبحت الزامية في المدارس الابتدائية وجعل التوجيه والارشاد الديني اختياريا في بقية المراحل وهاجم الديمقراطيون نهج اتاتورك الذي تخلى عن الاسلام ووصفوه بالإلحاد والفساد والتحلل الخلقي والذي اوصل تركيا الى ازمة اخلاقية ولا سيما بين الشباب التركي

ان هذا التراجع التكتيكي يكمن في سببين احدهما إدارة سياسة انتخابية تنافسية، اما الثاني فهو الاقرار بتخفيض القيود عن اجراءات اتاتورك الصارمة لأن مثل هذه الاجراءات كانت ضرورية بوصفها قواعد للإصلاح على المدى الطويل، وعلى هذا فمن الممكن مع أولئك الذين لاحظوا ان سياسات الحزب الديمقراطي بدت أكثر ديمقراطية

وشهدت مدة الخمسينيات انتشار الطرائق الصوفية وظهرت منظمات واحزاب ذات ميول دينية مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي وحزب النهوض الديمقراطي والجمعية العسكرية وهذه جميعها تبنت الميول الدينية، وبرزت الحركة السنوسية كأنشط حركة دينية على الساحة التركية مستغلة التسامح الديني الذي ايداه الديمقراطيون منذ عام ١٩٥٠ واستطاعت كسب الانصار لها والانتشار في عموم تركيا .

ولدت سياسة التسامح التي انتهجها الحزب الديمقراطي ردود فعل عكسية وبدأت ملامح اقحام الدين في السياسة تأخذ صورها في الشارع التركي مما اثار احزاب المعارضة الأخرى ودفع الحزب الديمقراطي الى اعادة تقييم سياسته فاقر المجلس الوطني الكبير قانونا تضمن انزال عقوبة الاعدام بقادة واعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد، ولا سيما تلك التي تحاول ضرب البنى العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا، وقدمت حكومة الديمقراطيين شكوى ضد الحزب القومي مفادها أن الحزب يستغل الدين لأغراض سياسية ويحاول القضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد واصدر المجلس الوطني الكبير قانون (حماية الوجدان والاجتماع والذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق مارب شخصية وسياسية

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة التاسعة باللغة العربية: الحياة السياسية في تركيا ١٩٦٠ ـ ١٩٧١

اسم المحاضرة التاسعة باللغة الإنكليزية : The reformist trends in Iran:

- **First period: discovering, quoting ,and imitation (1820-1878)**

محتوى المحاضرة التاسعة

الحياة السياسية في تركيا ١٩٦٠ - ١٩٧١

شهدت تركيا في عام ١٩٦٠ اول انقلاب عسكري، والمعروف عن تركيا في تلك الفترة انها كانت محكومة من قبل الجيش فهو المسؤول عن حماية الدولة بشكلها الجمهوري وطبيعتها العلمانية لذلك لم يكن باستطاعة الاحزاب السياسية حتى لو فازت بالانتخابات ان تمارس الحكم بصورة حقيقية دون تدخل الجيش، لذلك فالمنافسة بين الحزب الديمقراطي الحاكم وبين حزب الشعب كان له اثاره السيئة على الشارع التركي اضافة الى فشل الحزب الديمقراطي في حل المشاكل الاقتصادية، لذلك وجد الجيش ان الحقوق الطبيعية للامة قد انتهكت وان المبادئ الكمالية في خطر فلابد من انقاذ البلاد فتحرك الجيش في ٢٧ مايس ١٩٦٠ واحتل المؤسسات الحكومية والاذاعة ومقر رئاسة الجمهورية ومنازل زعماء الحزب الديمقراطي البارزين واعتقال جلال بايار رئيس الجمهورية وعدنان مندريس رئيس الحكومة ورفيق كورلتان رئيس المجلس الوطني وجميع الوزراء وثلاثمائة نائب وشملت الاعتقالات كبار التجار ورجال الأعمال ممن كانت لهم صلة بمندريس ووزرائه وبلغ عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصا

لم يتم الانقلاب سوى ساعات قليلة فانتهى بذلك عهد الحزب الديمقراطي ونقل السلطة الى العسكريين فشكل الجيش لجن عرف ب (لجنة الوحدة الوطنية) التي ضمت الضباط الثمانية والثلاثون الذين نفذوا الانقلاب وكان خمسة منهم برتبة جنرال ابرزهم جمال كورسيل

اكنت لجنة الوحدة الوطنية على العودة الى المبادئ الديمقراطية التي وضعها اتاتورك فاطلقت سراح السجناء السياسيين وبدات بإعداد الهدة لوضع دستور جديد للبلاد واصدرت احكام الاعدام بأعضاء الحزب الديمقراطي المعروفين بالتطرف منهم جلال بايار وعدنان متدريس الذي استبدل حكمه فيما بعد الى السجن ثم اطلق سراحه وجرى حل الاحزاب واصدر عصمت اينونو بيان اكد فيه تأييده لما قام به الجيش

وقام قادة الجيش يفتح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية لإزالة التناقض بين حزب الشعب والحزب الديمقراطي فظهرت احزاب كثيرة خلال هذه الفترة منها:-

١- حزب العدالة الذي تأسس في شباط ١٩٦١ بزعامة سليمان ديميريل وهو مهندس معماري ولد عام ١٩٢٤ من اسرة ثرية

٢- حزب تركيا الجديدة الذي تأسس في شباط ١٩٦١ منافسا لحزب العدالة

٣- حزب عمال تركيا (حزب العمال التركي) تأسس في شباط ١٩٦١ بزعامة محمد علي قيار وضم عدد من القادة الماركسيين والنقابيين ويمثل تحالفا بين عمال الصناعة والزراعة والمثقفين وبعض صغار الملاك واصحاب المهن الحرة
٤- الحزب الفلاحي تأسس في شباط ١٩٦١ تولى الزعامة الب ارسلان

لقد حصل خلاف داخل لجنة الوحدة الوطنية فانقسمت بين مؤيد للحكم العسكري واخر مؤيد للحكم المدني البرلماني ولعدم حصول التأييد الكافي للحكم العسكري فقد تم الاتفاق على اقامة حكم برلماني ووضع دستور جديد للبلاد الذي جرى الاستفتاء عليه في التاسع من تموز ١٩٦١ وحصل على نسبة ٦١.٧% لصالح الدستور
تميز الدستور الجديد بانه اطول الدساتير التي سبقته وحجمه متناسب مع دساتير العالم ويتكون من ١٥٧ مادة اساسية و ١١ مادة مؤقته مع مقدمة ويختلف عن الدساتير السابقة بوجود هوامش توضيحية لكل مواد الدستور والمواد المرتبطة بها وهذه الهوامش لا تقع ضمن مواد الدستور اما اختلافه عن دستور ١٩٢٤ فيكمن في

١- حذف مبدأي الانقلابية والدولية من المادة الثانية فاصبحت تحوي اربع مبادى، فقط هي الجمهورية والقومية والعلمانية والشعبية
٢- السماح بتشكيل احزاب سياسية وكذلك السماح بالاضراب واعطاء الحرية للصحافة وحرية استقلال الجامعات
٣- اصبح المجلس الوطني التركي مؤلفا من مجلسين مجلس النواب ومجلس الشيوخ
٤- انشاء المحكمة الدستورية من خمسة عشر عضوا وخمسة اعضاء احتياط ويشترط في هذا العضو أن يكون قد اتم الأربعين من عمره وان يكون قد زاول مهنة المحاماة خلال خمسة عشر عاما
٥- نصت المادة ١٤٣ على تشكيل مجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من ١٨ قاضيا اصليا وخمسة قضاة احتياط وينتخب ستة من هؤلاء الاعضاء من قبل محكمة النقض وستة آخرون يختارهم قضاة الدرجة الأولى من بينهم بالاقتراع السري وينتخب مجلس القضاء الأعلى رئيسه من بين اعضائه بالاغلبية المطلقة اما وظائف واختصاصات مجلس القضاء الاعلى هو الفصل بكل ما يتعلق بأهلية القضاة ويصدر قرار اعفاء القاضي من وظيفته لاي سبب من الاسباب واتخاذ الاجراءات التاديبية ضد احد القضاة، ويتولى الرقابة على القضاة اعضاء من درجة اعلى يعينهم مجلس القضاء الأعلى في حالات معينة

٦- تأسيس مجلس الأمن القومي الذي يتراسه رئيس الجمهورية وينوب عنه في غيابه رئيس الوزراء ويضم رئيس الاركان العامة وقادة الأسلحة الثلاثة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية والقائد العام لقوات الأمن ويمكن دعوة أخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته ويقوم بالمهام التالية:

أ) بحث الشؤون المتعلقة بالأمن القومي للدولة

ب) التنسيق بين الاركان العامة ووزارة الدفاع والمؤسسات العسكرية الأخرى

ت) تقديم التوصيات المتعلقة بالامن القومي الى مجلس الوزراء

٧- ان مجلس الشعب التركي هو برلمان مكون من مجلسين مجلس الشعب ومجلس الشيوخ يتكون مجلس الشعب من ٤٥٠ عضوا يتم انتخابهم بتصويت عام اما مجلس الشيوخ فيتكون من ١٥٠ عضوا بتصويت عام أيضا، تجري انتخابات مجلس الشعب كل اربع سنوات اما انتخابات مجلس الشيوخ فتجري كل ست سنوات، تقع السلطة التنفيذية كما ورد في الدستور في يد المجلس اما المستحدث من الهيئات العليا فهو تاسيس محكمة دستورية وظيفتها جعل القوانين متوافقة مع نصوص المواد الدستورية

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: الاتجاهات الإصلاحية في ايران

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية : - second period: resitence of oppresion

محتوى المحاضرة العاشرة

الاتجاهات الاصلاحية في ايران

بعد سقوط الدولة الصفوية في العقد الثالث من القرن الثامن عشر الميلادي، ظهرت عدة حكومات محلية قبيل الحكومة القاجارية، ففي الفترة (١٧٣٦-١٧٤٧) حكم نادرشاه المعروف بقسوته وغلظته، والافشاريون في خراسان، وكريم خان زند في شيراز (١١٧٥- ١٧٧٩)، ولم تتمكن هذه الدويلات من بسط سيطرتها على كافة الولايات الايرانية ثم بدأت . سيطرة آقا محمد خان (١٧٧٩-١٧٩٧) مؤسس المملكة القاجارية، على الولايات بالتدريج والذي تلاه في الحكم أخوه فتح علي شاه (١٧٩٧-١٨٣٤)، وكان ولي عهده عباس ميرزا (١٧٨٨-١٨٣٣) حاكما على أذربيجان، ومقيما في تبريز. وقاد الأخير الجيش الايراني في معاركه المريرة مع روسيا (١٨٠٣-١٨٢٧) ، والتي انهزمت فيها ايران، واضطرت لتوقيع معاهدة كلستان (١٨١٣) بعد نهاية المعركة الأولى، ومعاهدة تركمان شاي (١٨٢٧) بعد ختام الحرب والفراغ من المعركة الثانية. وأرهقت السلطنة القاجارية بمواثيق وشروط في المعاهدتين، لم تتخلص منها ايران إلا بعد ثورة اكتوبر في روسيا.

شكلت الهزيمة جرحا عميقا لدى الايرانيين، وحفزت ولي العهد وقائد الجيش عباس ميرزا المعروف بنائب السلطنة، للتفكير بجدية بأسباب انحطاط ايران والسبل الكفيلة للنهوض بالمجتمع، واصلاح حال الأمة، وساهم الموقع الجغرافي لتبريز، وارتباطها مع الدولة العثمانية، وروسيا واوروبا، في تعرف عباس ميرزا والنخبة المصطفة من حوله، على الأساليب الجديدة في اعداد الجيوش الروسية والعثمانية، فاستعارها لبناء الجيش الايراني وحاول ان يقتبس حتى نمط الملابس العسكرية للجنود والمراتب في جيشه، بالرغم من ردود الأفعال السلبية، ممن استهجنوا ارتداء المؤمنين لباس الكفار المماثل للجيوش الغير مسلمة. كما حرص على ابتعاث تلميذين الى فرنسا اولا، وبعد قطع العلاقات بين فرنسا و ايران، بادر السفير البريطاني لقبولهما في لندن

وبعد ثلاث سنوات أرسل الى لندن ايضا خمسة اشخاص، احدهم هو ميرزا صالح شيرازي، الذي مكث هناك ثلاث سنوات وتسعة اشهر، وكتب رحلته وانطباعاته عن الحياة الغربية، وسجل الكثير من التفاصيل والمفردات عن التقدم الأوروبي ونظام الحكم.

أشاع العائدون الى ايران الأفكار والمعارف التي تعلموها في اوروبا، في البلاط وبين النخبة الحاكمة، وتحدثوا عن انطباعاتهم ودهشتهم من المعارف والتمدن الغربي، ووفر لهم ولي العهد فرصة مناسبة لإبداء آرائهم

والتمس عباس ميرزا مختلف السبل للإنفتاح على المعارف والفنون الأوروبية، فنشر في الصحافة الأوروبية بيانا سنة ١٨٢٦ يتضمن دعوة لكل من يرغب من الافرنج في السكن في اذربيجان وعاصمتها تبريز ... وبدلا من أن يذهب الأوروبيون الى افريقيا وقيرغيستان و داغستان، بوسعهم القدوم الى ايران والعيش فيها، ليكتشف الايرانيون من خلالهم الحضارة الغربية وتكفلت الحكومة بحمايتهم، ومنحهم حرية في ممارسة شعائره ، واعفائهم من الضرائب وكانت هذه المبادرات عرضة للنقد والتشكيك والسخرية، حتى وصف احد الكتاب حينذاك الطلاب المبعوثين الى اوروبا، متهكما بأنهم (ديوك رومية ايرانية).

ومثلما اهتم عباس ميرزا بتحديث الجيش عمل كذلك على تأسيس مطبعة حجرية في تبريز وتشجيع الترجمة إلى الفارسية، واصلاح الادارة

ودعم النزوع التحديثي العباس ميرزا وزيرة الميرزا ابو القاسم عيسى الذي حارب الفساد، وحاول تطهير البلاط الملكي، لكنه دفع حياته ثمنا لذلك، فقتل بأمر محمد شاه القاجاري الذي خلف فتح على شاه بالحكم.

وكادت شعلة التحديث ان تنطفئ بوفاة عباس ميرزا ومقتل الوزير ابو القاسم، لولا جهود الميرزا تقي خان أمير نظام المعروف بأمير كبير (١٨٠٧-١٨٥١) الذي أصبح أول رئيس وزراء لناصر الدين شاه القاجاري وكان امير كبير قد تعلم في تبريز في بلاط ولي العهد عباس ميرزا على يد مجموعة من الخبراء الأوروبيين، كما اطلع على الاصلاحات و"التنظيمات" الحديثة في اسطنبول، عندما أضحى سفيرا لإيران في الدولة العثمانية، حيث مكث فيها لمدة اربع سنوات.

وبعد أن تسلم أمير كبير الوزارة لم يلبث في منصبه سوى ثلاثة اعوام اصر فيها على الاصلاح الاداري والمالي في بلاط الشاه، فقد وضع سلما للرواتب، حدد فيها راتب الملك اولا، وانشأ مصحات عديدة، ودائرة للبريد، وتعاقد مع النمسا لاصلاح الجيش واستورد السلاح من بريطانيا وروسيا، وحارب الفساد.

وأصدر ميرزا صالح شيرازي اول صحيفة في ايران سنة ١٨٣٩ باسم "كاغد اخبار" أي ورقة الاخبار وبعد اثنتى عشرة سنة أصدر امير كبير (الجريدة الرسمية لايران)" روزنامه رسمي

ايران" والتي تحول اسمها الى وقايع اتفاقية" وتعني تسجيل الحوادث بعد مدة وجيزة، ثم أمسى اسمها فيما بعد روزنامه دولت عليه ايران جريدة دولة ايران العلية وظلت تدار هذه الصحف بواسطة فريق من الموظفين الكبار في الحكومة، وفي سنة ١٨٦٣. اهتمت الصحيفة الأخيرة بترجمة المقالات العلمية وبانت تصدر بالفارسية والعربية والفرنسية.

يتلخص الانجاز الأهم الأمير كبير في تأسيس دار "الفنون عام ١٨٥١، وهي أول مدرسة خارج اطار المدارس الدينية في ايران، وفكرتها مستقاة من دار الفنون" في اسطنبول، التي أنشئت قبلها بثلاثة اعوام. وتمحور التعليم فيها على الطب والتشريح، والهندسة، واللغة الاجنبية، وجاء معظم أساتذتها من بلدان أخرى مثل فرنسا والنمسا. وغيرهما من البلدان الغربية. استوعبت المدرسة ١١٤ تلميذا في مختلف مراحلها واصل جماعة منهم تعليمهم العالي في اوروبا.

وبمقتل امير كبير بعد افتتاح دارالفنون بثلاثة عشر يوما غاب مؤسسها وأمست بلا رعاية وتحولت الى تأهيل كبار الموظفين والعسكريين في الدولة، واقتصر القبول فيها على ترخيص وزير العلوم، وضاق هامش الحرية فيها، وانحسرت التقاليد الديموقراطية العلمية والتعليمية، التي ارساها امير كبير.

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الخادية عشر باللغة العربية: الفترة الاولى: الاكتشاف والاقتباس والتقليد ١٨٢٠-١٨٧٨

اسم المحاضرة الحادية عشر باللغة الإنكليزية : Third period: conditional and conditional and constitulant

الفترة الأولى: الإكتشاف والإقتباس والتقليد (١٨٢٠ ـ ١٨٧٨)

في هذا الزمان اكتشف الايرانيون الاصلاحات والتنظيمات " العثمانية، و"اصلاحات محمد علي باشا في مصر، فعملوا على استعارتها ومحاكاتها و دشنت هذه المرحلة باصلاحات ولي العهد عباس ميرزا ومساعيه في تحديث الجيش، وابتعاث الطلاب الى اوروبا، وتعاون وزيره ابو القاسم، ثم محاولات امير كبير البالغة الأهمية في تحديث النظم الادارية والمالية والعسكرية والتعليمية في الدولة القاجارية، وبلغت المرحلة الأولى ختامها بإقصاء سبه سالار من الوزارة. وكان الميرزا حسين خان القزويني الملقب بمشير الدولة ثم سبه سالار ولد في ١٨٢٥م وبعد عزله من رئاسة الوزراء اصبح واليا لكيلان، ثم وزيرا للخارجية لفترة قصيرة، وأخيرا واليا على خراسان الى وفاته فيها عام ١٨٨٠م.

وقد دفع المنحى الإصلاحي لدى ناصر الدين شاه ان يبحث عن بديل لأميركبير، فعثر على سبه سالار الذي كان ابوه من الشخصيات المرتبطة بالبلاط تقلد الوزارة، وترعرع في جهاز امير كبير، الذي بعثه سفيرا لإيران في الهند، ثم تفليس وسبه سالار من أوائل خريجي دار الفنون ، أرسله أبوه بمعية أخيه الى فرنسا، وعمل لمدة ثلاثة عشر عاما في تركيا، وتعلم التركية وتأثر كثيرا بافكار الاصلاحيين الأتراك الذين كانوا من اصدقائه المقربين. وحينما سافر ناصر الدين الى العتبات المقدسة في العراق ١٨٧٠ ، استقبله سبه سالار واستضافه، باعتباره سفيرا لايران في الدولة العثمانية، فنال رضا الشاه واعجابه، وجلبه معه الى طهران، واستوزره للعدل أولا، ثم الحرب، وخلع عليه لقب سبه سالار، اي "امير الجيش" . واخيرا تبوأ رئاسة الوزارة في ١٨٧١م.

كان سبه سالار ،تحديثيا، يسعى لإحداث اصلاحات شاملة في البلاد، لم يضطهد خصومه مثلما فعل امير كبير. ومن فرط اعجابه بالمعارف والآداب والفنون والحريات والحقوق في اوروبا روج الموسيقا الغربية، وأسس دار الشورى "الكبرى". وفسح المجال لصدور الصحافة، وأنشأ معاهد لتعليم المعارف الجديدة، ومنح الصحف الحرية بتقويم ونقد الحكومة، مما أثار حفيظة رجال البلاط وبعض رجال الدين الذين وصفوا كلمة الحرية التي يدعو لها سبه سالار بانها قبيحة (كلمه قبيحه (آزادى)

وبمرور الأيام تزايدت الأصوات المعارضة له، وتكاثر خصومه، من رجال البلاط، الذين فقدوا أهم مخصصاتهم وامتيازاتهم، بعد أن أراد مساواتهم بكافة المواطنين أمام القانون. وكذلك بعض رجال الدين إثر محاولاته تأسيس محاكم مدنية، والتخلص من العقوبات البدنية، كالجلد وبتر الأعضاء، ودعوته الصريحة للحرية، فأفتى بعضهم بضرورة اقصاء سبه سالار، وهددوا ناصر الدين ان لم يعزله بترك ايران.

تعاقد مع رجل الاعمال الانجليزي رويتر، كيما يؤسس شبكة للسكك الحديدية والطرق في البلاد، وغير ذلك من البنى التحتية، غير أنه واجه معارضة شديدة، ولم يدعمه أحد سوى ناصر الدين، واتسعت رقعة معارضيه وضجوا بالشكوى من اصلاحاته، وتحريض ناصر الدين شاه عليه حتى تحصن رجال البلاط ،ضده، وهددوا بأنهم لا ينتهون من تحصنهم مالم يقصيه الشاه. وبلغت مواقف خصوم سبه سالار الى الحد الذي أفتى احد رجال الدين بوجوب انه لم يلبث في رئاسة قتله فرضخ ناصر الدين في خاتمة المطاف وعزله بالر الوزراء سوى سنتين .

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: الفترة الثانية :مناهضة الاستبداد والفترة الثالثة: المشروطة او الدستورية

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية : Fourth period: Imitation of the west

محتوى المحاضرة الثانية عشر

الفترة الثانية: مناهضة الاستبداد (١٨٧٨-١٩٠٩)

يستوعب هذا الزمان النصف الثاني من حكم ناصر الدين شاه إلى ثورة المشروطة في (١٩٠٩) سادت فيها الدعوة بتشريع دستور العمل الدولة، والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والثقافية، والدعوة للخروج من نفق التخلف. وشدد مجموعة من الكتاب على استلهام النظام السياسي الحديث في أوروبا، وضرورة الاستناد الى الشعب كمصدر لمشروعية السلطة، وشجبوا الاستبداد، وكافة اشكال احتكار السلطات وعدم الفصل بينها. فقد كتب الميرزا يوسف خان التبريزي ويلقب بمستشار الدولة (١٨٢٣-١٨٩٥) ان الشعب هو المصدر الوحيد لمشروعية السلطة، وهو اول ايراني يطالب بتدوين دستور، وملكية دستورية، أو سلطنة مشروطة.

وكان مستشار الدولة أحد السياسيين المعروفين في العصر القاجاري، واصبح وزيرا لفترة وسفيرا لايران في روسيا وفرنسا. وقد ترجم اعلان حقوق الانسان من الفرنسية الى الفارسية، وسعى الى دعم تلك الحقوق بما يؤيدها من الكتاب والسنة والسيرة. كما أصدر رسالة بعنوان كلمة واحدة " يك كلمه ". ويقصد بالكلمة الواحدة القانون، وهو يرى انه السبيل الوحيد للنهوض والتقدم، وكان لصوت جمال الدين الأفغاني ودعوته استجابات واسعة في ايران (ولد السيد جمال الدين الأفغاني في تشرين الأول (١٨٣٨-١٨٩٧) لأسرة أفغانية عريقة ينتهي نسبها إلى الحسين بن علي رضي الله عنه)، ونشأ في كابول عاصمة الأفغان وتعلم في بداية تلقيه العلم اللغتين العربية والفارسية، ودرس القرآن وشيئا من العلوم الإسلامية، وعندما بلغ الثامنة عشرة أتم دراسته للعلوم، ثم سافر إلى الهند لدراسة بعض العلوم العصرية، وقصد الحجاز وهو في التاسعة عشرة لأداء فريضة الحج ، ثم رجع إلى افغانستان حيث تقلد إحدى الوظائف الحكومية، وظل طوال حياته حريصا على العلم والتعلم. فقد شرع في تعلم الفرنسية وهو كبير، وبذل كثيراً من الجهد والتصميم حتى خطا خطوات جيدة في تعلمها

وحينما وقع خلاف بين الأمراء الأفغان انحاز جمال الدين إلى محمد اعظم خان الذي كان بمثابة وزير دولة، وحدث صدام بينه وبين الإنجليز، فرحل جمال الدين عن أفغانستان سنة ١٨٩٨م، ومر بالهند في طريقه إلى مصر حيث أقام بها مدة قصيرة تردد في أثنائها على الأزهر، وكان بيته مزارًا لكثير من الطلاب والدارسين خاصة السوريين ثم سافر إلى الاستانه وذاعت شهرته

وارتفعت منزلته، ولقيت دعوته بضرورة التعجيل بالإصلاح صدى طيبا لدى العثمانيين حتى قال المستر بلنت الإنجليزي:

إن سعي العثمانيين في تحويل دولتهم إلى دستورية في بادئ الأمر قد ينسب إلى شيء من تأثير جمال الدين، فقد أقام في عاصمتهم يحاورهم ويخطب فيهم وقد تردد على ايران وتواصل مع السلطة والبازار ورجال الدين فيها، ففي مايو ١٨٨٦ رسا في بوشهر، ولبث هناك الى آب ١٨٨٦م، فبلغ طهران نهاية تلك السنة عبر شيراز و اصفهان وفي نيسان ١٨٨٧م غادر طهران ساق به ناصر الدين شاه ذرعا - الى موسكو التي أخلد فيها بضعة أشهر، ومنها ذهب الى سان بطرسبرج بروسيا، فاستقر هناك، ومنها سافر إلى المانيا وبعدها الى طهران مرة أخرى في أواخر ١٨٩٠ ، بناءً على دعوة من ناصر الدين شاه، وبعد عدة أشهر تبدلت الأجواء في طهران وشعر الأفغاني وقيعة ناصر الدين به، فتحصن بمقام شاه عبد العظيم الحسني ولبث فيه حتى طرد منه في كانون الثاني ١٨٩١م، وجرى تهجيره بطريقة شنيعة قاسية الى العراق مروراً بكر منشاه، فانتهى الى بغداد في آذار ١٨٩١م ومنع من زيارة العتبات المقدسة في العراق، واستقر بالبصرة ومنها الى لندن التي أقام فيها الى مطلع صيف ١٨٩٢م، وجهر بصوته ضد فساد ناصر الدين شاه و استبداده، فسعى ناصر الدين شاه الى السلطان عبد الحميد كي لا يدعوه الى العاصمة العثمانية، فدعاء عبد الحميد ورغب اليه ان يساعده في مشروع «الجامعة الاسلامية»، التي هي احد مرتكزات مشروع الأفغاني الاحياني، فنزل على رغبة السلطان ووصل الاستانة صيف ١٨٩٢م، وقطن فيها مرغما تحت أعين السلطان الى وفاته ٩ اذار ١٨٩٧م . وحيثما ذهب الافغاني لايفتأ عن مناهضة الاستبداد، وتقويض مفاهيم وشعارات السلطات الشمولية المطلقة، وتزييف دعاوي السلاطين والخلفاء، وطالما ندد برجال الدين الذين ينفرون الناس من الاسلام، وحث على تطوير النظام التعليمي في الحواضر العلمية التقليدية، والتخلص من الأساليب العقيمة في الدراسة، وتحديث المقررات التعليمية المتعارفة

وفي عام ١٨٩٠ اصدر الميرزا محمد حسن الشيرازي من سامراء في العراق، فتواه الشهيرة بتحريم التنباك من اجل إلغاء الامتياز الممنوح من حكومة ناصر الدين شاه الى شركة بريطانية، لانحصار كل ما يتعلق بزراعة وصناعة التبوغ فيها، وحرمت مايقارب المنتي الف مواطن من ارزاقهم ممن كانوا يعملون في هذا المجال. وبعد صدور الفتوى مباشرة انهار الامتياز الممنوح للشركة، ورضخ ناصر الدين شاه لسطوة الفتوى عندما أصاب الشلل فاعلية كل المرافق المتصلة بزراعة وتصنيع التبوغ.

وكانت هذه الفتوى اختبارا مدهشا لتأثير المرجعية الدينية العليا في المجتمع، والمكانة السامية لكلمتها في حياة الناس وهيمنتها على مشاعر الأتباع وعواطفهم وأرواحهم وعقولهم وهي تؤشر الى عمق وعي الأنا لذاتها، وقدراتها المخبومة في مقاومة الاستبداد والاستعمار ولم تتفوض مكانة المرجعية الدينية في ايران أو تتداعى وتضمحل وانما تكرست وتعزز دورها بمرور الايام

الفترة الثالثة: المشروطة أو الدستورية (١٩٠٦-١٩٢٥)

استفاق وعي النخبة الأيرانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين على ان غياب القانون، وتفشي الاستبداد والملكية المطلقة، غير المقيدة بدستور، هو منبع التخلف والانحطاط الذي يرزح في اغلاله المجتمع الايراني

وكان للمذكرات والانطباعات التي دونها المسافرون والرحالة والطلاب والبعثات الدبلوماسية الايرانية الى اوروبا، تأثير بالغ في ادراك الدور الذي يلعبه الدستور في الحد من السلطة، والتداول السلمي لها، من خلال الفصل بين السلطات الثلاث، والتوكو على الشعب كمصدر للمشروعية، ومراقبة تنفيذ القانون.

اهم مصادر ومراجع المادة:

التحديث في الدول الاسلامية: خضير مظلوم – مؤسسة العارف للمطبوعات.

تحديث الفكر الإسلامي :عبدالمجيد الشرفي